مجتمع

العراق: نينوى تتصدّر الإصابات بالسرطان

يتواصل ارتفاع نسبة الإصابات بأمراض السرطان في العراق بسبب التلوث، وتراجع الرعاية الصحية، بالإضافة إلى مخلفات الحروب التي شهدتها البلاد، وخصوصاً حربي الخليج الأولى والثانية، والغزو الأميركي، واستخدام أسلحة خطرة، ما يجعل سكان العراق من بين الأكثر إصابة بأمراض السرطان بين دول الجوار. وأكد وزير الصحة العراقي صالح الحسناوي أن محافظة نينوى هي الأعلى نسبة في معدل الإصابات السرطانية وليست البصرة كما يشاع، مشيراً إلى أن «قانون الضمان الصحي يحتاج من 8 إلى 10 سنوات ليغطي جميع العراقيين». (العربي الجديد)

نيوزيلندا: تشديد قواعد التأشيرات جراء الهجرة

أعلنت نيوزيلندا أنها ستجري تعديلات فورية على برنامج تأشيرات العمل، بعد تدفق شبه قياسي «لا يمكن تحمّله» لمهاجرين العام الماضي. وتتضمن التغييرات إجراءات مثل اشتراط إجادة اللغة الإنكليزية للوظائف ذات المهارات المنخفضة، وتحديد الحد الأدنى من المهارات وخبرة العمل لمعظم تأشيرات العمل الصادرة لصالح جهات العمل. كما ستشمل تخفيض الحد الأقصى للإقامة المستمرة لمعظم الوظائف ذات المهارات المنخفضة إلى ثلاث سنوات. وقالت وزيرة الهجرة إيريكا ستانفورد: «تركز الحكومة على جذب المهاجرين ذوي المهارات العالية». (رويترز)

غزة: أمراض معدية وسوء تغذية

أعلنت المتحدثة باسم منظمة الصحة العالمية مارغريت هاريس أن الزيادة مستمرة في معدلات الإصابة بالأمراض المعدية في قطاع غزة، حيث المنظومة الصحية بالكاد تعمل في ظل حرب إسرائيلية مدمرة منذ ستة أشهر. وذكرت أن عشرة مستشفيات فقط من أصل 36 في قطاع غزة تعمل جزئياً، ستة منها تقع في جنوب القطاع وأربعة في الشمال، مضيفة أن ما لا يقل عن 15 طفلاً مصاباً بسوء التغذية يصلون إلى مستشفى كمال عدوان، شمالي غزة، يومياً.

وأكدت أن المستشفى يواجه صعوبة في تقديم الخدمات بسبب نقص المياه والغذاء والصرف الصحي، فضلاً عن المعدات التقنية. كما أشارت هاريس إلى وجود 18 فريقاً طبياً للطوارئ متمركزين في جنوب غزة، وأن مستشفيين ميدانيين من أصل ثلاثة يعملان هناك. وأكدت هاريس استمرار ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المعدية في غزة، مشيرة إلى تسجيل 614 ألف حالة إصابة بالتهابات الجهاز التنفسي العلوي و330 ألف حالة إسهال بين النازحين في مراكز الإيواء منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. كما لفتت إلى رصد 83 ألفاً و500 حالة جرب، و48 ألف إصابة بالطفح الجلدي، و7 آلاف و300 حالة جدري ماء، فضلاً عن اليرقان لدى 21 ألفاً و300 شخص. وأوضحت أن حالات الحصبة المشخصة في المراكز الصحية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) «مثيرة للقلق».

(الأناضول)

(موسى سالم/ الأناضول)

ليبيا: إنهاء تعطيل المدارس في رمضان

طرابلس ـ **أسامة علي**

تمكنت وزارة التربية والتعليم في حكومة الوحدة الوطنية من فرض استمرار الدراسة خلال شهر رمضان لهذا العام، ومنع المدارس من التعطيل. وخلال السنوات الماضية، كانت المدارس تستجيب لضغوط أولياء الأمور والتلاميذ من أجل تعطيل الدراسة وبدء إجازة رمضانية، على الرغم من تزامن شهر الصيام مع منتصف العام الدراسي، ما يؤثر سلباً في انسياب العملية التعليمية، كما تقول أسماء المهذبي، والدة تلميذين في المرحلة الابتدائية. والعام الماضي، عمّمت وزارة التعليم على مكاتب التعليم بالبلديات بضرورة الاستمرار في الدراسة، محذرة المدارس من التعطيل. لكن غالبيتها لم تستجب، ما دفعها إلى اعتماد قرار مختلف هذا العام تمثل بإجراء الامتحانات النصفية لهذا العام منتصف رمضان، لإجبار التلاميذ والمدارس على الاستمرار في الدراسة، والسماح بالتعطيل خلال الأسبوع الأخير من رمضان. وأعلنت وزارة التربية والتعليم أن موعد نهاية الامتحانات النصفية للفصل الدراسي الثاني لصفوف النقل بمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي والفترة الثانية للشهادات العامة هو 4 إبريل/ نيسان. ووفقاً للجدول الدراسي المعلن من الوزارة، بدأ الفصل الدراسي الثاني للمرحلة الابتدائية والإعدادية في 21 يناير/ كانون الثاني ويستمر حتى الثاني من مايو/ أيار المقبل، على أن تجرى الامتحانات النهائية بين الخامس من مايو/ أيار وحتى منتصف الشهر نفسه.

ويتحدث المسؤول بقطاع التعليم الحكومي ناجي الرقيق، عن التزام جميع المدارس في العاصمة طرابلس وغالبية مناطق غرب وجنوب البلاد بقرار الوزارة، وخصوصاً في ما يتعلق بالامتحانات، موضحاً في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «بعض المدارس الخاصة لم تلتزم بالقرار، والحصص لم تُعطَ كما يجب». وفي وقت يشيد بقرار وزير التربية والتعليم موسى المقريف، المتعلق باستمرار الدراسة والتلويح بمعاقبة المدارس التي قد تتخلف عن تنفيذ القرار، يوضح أن «الخطوة مهمة حتى وإن أظهرت بعض المدارس الالتزام بها، لكن المهم البدء بإنهاء ظاهرة تعطيل المدارس في رمضان دونما حاجة لذلك. ومع مرور السنوات، ستتراجع بعض المدارس عن ظاهرة الإسراع في إعطاء المنهاج الدراسي بشكل مستعجل قبل دخول شهر الصيام وترجع الى حالة الالتزام بالخطة الدراسية».

أمر تؤكده المهذبي التي تذكر أن المدارس خلال الأعوام الماضية بدأت تتعامل مع شهر رمضان «كواقع مفروض. لذلك، تتعجل في إعطاء الدروس بشكل سريع ومسبق لتعويض الفترة الدراسية خلال الصيام». تضيف: «هذه السنة حدث الظن نفسه في المدارس، وخصوصاً الخاصة، أي إن شهر الصيام سيكون عطلة أيضاً، ما أثّر سلباً في أولادي». تضيف أن «الإسراع في مراكمة الدروس على التلاميذ نتج منه عدم قدرتهم على مواكبة الدروس واستيعابها بالشكل الكافي. على سبيل المثال، كان أولادي يحصلون على خمسة أو ستة واجبات مدرسية للمادة الواحدة أسبوعياً. لكن أخيراً، تناقص العدد إلى واجبين فقط، وأحياناً إلى واجب دراسي واحد». وترى المهذبي أن لهذا تأثيراً سلبياً في الأولاد، مضيفة: «أضطر في نهاية العام للجوء إلى المدرس الخصوصي لتوضيح ما لم يتضح لأولادي قبل الامتحانات النهائية».

ويحرص المدرس المتقاعد عبد الله البرني على متابعة دروس أحفاده منذ بداية العام، ويقول لـ«العربي الجديد»: «الأمر لا يتعلق بالتعجيل فقط، بل بتراجع أداء معلمي اليوم. فدوري لا يقتصر على المراجعة مع أحفادي، بل يتعدى إلى تدريسهم بشكل كامل غالبية المواد التي أتقنها. أما المواد الأخرى، فأوكل أمرها إلى المدرسين الخصوصيين من أصدقائي». ويثني البرني على قرار الوزير بشأن محاربة ظاهرة تعطيل المدارس في رمضان، لكنه يطالب الوزارة أيضاً ببذل المزيد من الجهد «لرفع كفاءة المدرسين، وخصوصاً في المدارس الخاصة التي تتعاقد مع مدرسين من دون أية مقابلات وامتحانات للنظر في كفاءتهم». ويرى أن دعم قطاع التعليم العام بالكفاءات «خطوة مهمة لتقويم عمل القطاع الخاص الذي يلجأ إليه أولياء الأمور بسبب تراجع القطاع العام». وفي شرق البلاد، حذرت وزارة التعليم العالي والتربية في حكومة مجلس النواب، المدارس العامة والخاصة من تحريضها الطلاب على التغيب خلال شهر رمضان، لاتخاذ تغيبهم حجة للتعطيل. على التغيب خلال شهر رمضان، لاتخاذ تغيبهم حجة للتعطيل.

عدم التزام

أشارت وزارة التعليم العالي والتربية في حكومة مجلس النواب، شرقي ليبيا، إلى أنها لاحظت عدم التزام بعض المؤسسات الخاصة والعامة بالخطة الدراسية والامتحانات، ومحاولة التحايل للتعطيل بتحريض الطلاب على عدم الحضور. وهددت الوزارة كل المدارس باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال المتغيبين.

تحقيق

خيام مهترئة

نازحو غزة عرضة للبرد والحر والأمطار

يشكو النازحون في قطاع غزة، والذين يقيمون في خيام غير مصنوعة لتحمل الظروف التي يعيشونها، اهتراءها وعدم القدرة على تامين بديل، وسط قلة المساعدة وكثرة الاحتياجات، وبات الحصول على خيمة جديدة أشبه بحلم

غزة ـ **امجد ياغي**

في جنوب مدينة رفح على الحدود الفلسطينية المصرية، تكثر الخيام التي يعيش فيها النازحون الغزيون. وهي باتت المأوى الوحيد المتوفر في هذه البقعة الجغرافية، وتتعدد أنواعها وأحجامها وقد تجد 30 فرداً يقيمون في خيمة صغيرة، وأخرى باتت مهترئة جراء ثقلها مراراً، وسط عدم القدرة على تامين خيام بديلة. ويعيش بعضهم في خيام صنعوها بأنفسهم، خصوصاً العائلات التي نزحت مؤخراً، والتي لم تتمكن من الحصول على خيمة، ولا تزال تنتظر دورها من حصة المساعدات القليلة التي لا تلبي احتياجات النازحين والذين زاد عددهم خلال الشهرين الأخيرين، خصوصاً بعد تدمير أجزاء كبيرة من مدينة خانيونس على حدود رفح. اضطر محمد أبو يوسف، وهو من سكان بلدة عبسان شرق مدينة خانيونس، التي تعرضت لمجازر وإبادة من الاحتلال الإسرائيلي بعدما استقبلت كافة سكان البلدات الشرقية لمدينة خانيونس، للبحث عن كيفية صناعة الخيام، وتمكن من صنع خيمة صغيرة من الخشب والبلاستيك لكنها مكشوفة، أي أنها لم تكن تؤمن الحد الأدنى من الخصوصية.

ويوضح أن كلفة صناعة الخيمة بلغت حوالي 190 دولاراً، علماً أن سعر مجموع المعدات التي اشتراها هي أضعاف سعرها الأصلي قبل العدوان الإسرائيلي، وذلك جراء الغلاء وقلة المواد الخام في الوقت الحالي. ويشير إلى أنه واجه مشكلة كبيرة حين أمطرت السماء وغمرت المياه الخيام. حاول أبو يوسف شراء خيمة إلا أن أسعارها كانت مرتفعة جداً. ويوضح أن بعض النازحين يعمدون إلى بيع خيامهم في محاولة لتامين احتياجات أساسية أخرى. وفي النهاية، اشترى خيمة توزع في إطار المساعدات لتامين مكان مؤقت لأسرته التي أجبرت على النزوح، هو الذي يعيش مع زوجته ونجله ووالديه. ويشير أبو يوسف إلى أن الخيمة اشترت جراء الأمطار الغزيرة التي شهدها القطاع، بالإضافة إلى أشعة الشمس والرياح. لكن هذه المرة لم يكن يملك المال. حاول، حاله حال معظم أهالي القطاع، ترقيعها وتثبيتها أكثر، إلا أنها تهترئ مجدداً. ويشدد على أن هذه الخيام غير مصممة لتحمل الأمطار والرياح وأشعة الشمس لهذه المدة الطويلة. يقول أبو يوسف لـ «العربي الجديد: «حتى الخيام ذابت كما ذابت أجساد الأهالي. أحاول وعائلتي الصغيرة الصمود في هذه الخيمة المتواضعة التي جاءت مساعدة من مؤسسة خيرية واضطررت إلى شرائها من السوق. اليوم ذابت الخيمة بعد صمود أسطوري جراء الأمطار والبرد وأشعة الشمس والحرارة العالية على مدار أكثر من 4 أشهر خارج منازلنا المدمرة»، يضيف: «خسرت منزلي بسبب القصف، كما خسرت عملي ومصدر رزقي. وعندما اشتريت الخيمة، لم أحصل على المساعدة لأن البعض يعتبر أن أسرتي صغيرة، وبالتالي فإن تامين خيمة ليس أولوية لإيواء 5 أفراد». ويشير إلى أنه كان قد وضع في الخيمة أشياء كثيرة أثناء النزوح، لكنها سرعان ما اهترات، وهي لن تحميني من حر الصيف المقبل بطبيعة الحال، بل سيزداد وضعها سوءاً».

أبو يوسف، حاله حال كثيرين، تقدم بطلب من المؤسسات الخيرية التي تتولى توزيع الخيام على الأسر، وانتظر الكثير من الوقت، ولا يزال ينتظر حتى الآن الحصول على خيمة من تلك التي توزعها لجان الطوارئ ووزارة التنمية الاجتماعية، التي تحاول توزيع المساعدات بشكلٍ متواصل، بالإضافة إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا». وتشير وزارة التنمية الاجتماعية في بيانها الأخير الصادر في نهاية مارس/ آذار الماضي، إلى أن المساعدات التي تتلقاها مع المنظمات الدولية لا تلبي إلا 10 في المائة من حاجة الغزيين. كما أن الإنزال الجوي أدى إلى توزيع عشوائي. وطالبت الوزارة الجهات والقوى الدولية والمنظمات تحديد طرقات أكثر سلامة للغزيين لتوزيعها بعدالة. وتصف المساعدات التي تصل بأنها نقطة في بحر الحاجة الحقيقية، منها الغذاء والملابس والفرش والخيام والكثير غيرها.

وعلى مدار الأشهر الماضية، ساهمت دول عدة في إرسال مساعدات هي عبارة عن خيام بأحجام وأنواع مختلفة. بعضها مصنوع من الجلد أو النايلون السميك، إلا أنها تهترئ بسرعة في كلا الحالتين، كما يقول الغزي مؤمن العصار (37 عاماً) النازح من شرق مدينة غزة إلى مدينة رفح مع أسرته المكونة من 8 أفراد، بينهما والداه المسنان. تلقى العصار خيمة من إحدى المؤسسات في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. في بادئ الأمر، كان في مدينة خانيونس لكن القصف الذي طاول المدينة دفعه إلى اقتلاعها من الأرض ونقلها إلى مدينة رفح. وبدأ يلاحظ اهتراءها وتمزقها من الأطراف السفلية جراء الأمطار وغيرها من العوامل، خصوصاً أنه كان يثبتها في الأرض. عندما راجع العصار أحد الموظفين في المؤسسة التي قامت بتوزيع الخيام على عدد من العائلات، أخبره أن هذه الخيام هي للاستخدام المؤقت وستهترئ بسرعة بطبيعة الحال في ظل العوامل المناخية والجغرافية وغيرها من الصعوبات. ويقول لـ «العربي الجديد»: «نحن ضحايا عدوان مستمر. تعرضنا لأشد أنواع الاضطهاد والإهانة والجوع والبرد القارس وانعدام الأمان. حتى الأحذية غير متوفرة بالنسبة لنا. سُجل حصولنا على خيام من المفترض أن تحمينا من البرد القارس والحرارة. لكن الواقع غير ذلك. اهترت أجزاء من خيامنا ولا نجد بديلاً. وهذا حالي وحال كثيرين». يضيف: «تختلف أنواع الخيام التي تحصل عليها. أنواع بعضها جيد وقادر على تحمل العوامل الصعبة المختلفة، فيما البعض الآخر لا يمكن تصنيفه ضمن الخيام المتينة. ويرى بعض القائمين على المساعدات أنه لا يحق لنا الاعتراض أو إبداء أية ملاحظات على الخيام المتوفرة. لماذا؟ هل عيشنا تحت القصف والتهديد المستمر بالموت يعني أنه لا يحق لنا طلب الأفضل للبقاء على قيد الحياة؟ لا يمكنني غرس الخيمة جيداً في الأرض لأنها باتت مهترئة. وأي محاولة قد تعني اهتراءها بالكامل». وتعتبر فئة النّازحين الذين صنعوا خيامهم بأنفسهم الأكثر تضرراً، خصوصاً خلال الفترة الأخيرة مع ارتفاع درجات الحرارة خلال فترات الظهيرة. وخيامهم مصنوعة عن قطع بلاستيكية وأخشاب رديئة، أو أكياس الدقيق التي تسلموها من المساعدات، في محاولة لتسد الثقوب الكثيرة والاهتراء.

وسط خيام مهترئة (جهاد الشرافي/ الأناضول)

1,700,000

عدد النازحين من مختلف مناطق قطاع غزة بحسب وكالة أونروا حتى 2 إبريل/ نيسان الجاري.

نقل صالح غبن (46 عاماً) الخيمة التي صنعها بنفسه من مجمع ناصر الطبي إلى مدينة رفح قبل شهرين. وكان قد حصل على قطعة جلدية سميكة نهاية العام الماضي من جيرانه قبل أن ينزح من مدينة غزة إلى إحدى مدارس أونروا، متجها إلى وسط قطاع غزة ثم إلى مدينة خانيونس، وقد نجا من الموت مرات عدة هو وأسرته المكونة من ستة أفراد خلال رحلة نزوحهم. يقيم غبن في خيمة مهترئة أصلحها بعض صنعها من الأقمشة وأكياس نايلون كبيرة وأكياس السكر والدقيق التي يجمعها أثناء تجوله في رفح. ويستطرد قائلاً إن استخداماتها متعددة وكثيراً ما يتشاجر الناس في ما بينهم للحصول عليها. يشعر بالحزن الشديد على أبنائه الذين بات حلمهم الحصول على خيمة جديدة. ويقول لـ «العربي الجديد»: «أصبحت الخيمة مهترئة بعض الخيام مصنوعة من الأقمشة وأكياس نايلون

مثل قلبي يومياً، أتابع الأخبار في محاولة لمعرفة أية تفاصيل عن المساعدات، والأحق الجهات الدولية على أمل الحصول على خيمة، وأتلقى وعوداً على أمل أن يحصل شيء. حاولت جاهداً شراء خيمة لكنني لا أملك المال الكافي. بعض الناس محظوظون لأنهم وجدوا خيمة، وخصوصاً أولئك الذين وصلوا إلى مدينة رفح قبلنا. كنت أعتقد أن البقاء في المستشفيات آمن لكن اتضح العكس وأجبرت على تركها»، يضيف: «أقصى أمنياتنا اليوم هي الحصول على خيمة تحمينا من البرد والشمس. بعدما كان لدينا منزل دافئ في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة، أصبحنا نتعرض لأشد أنواع الإذلال والقتل، وبتنا مطالبين بالانتظار وتحمل كل الأشكال القاسية».

الإفطار على الشاطئ طقسٌ رمضاني في الإسكندرية

يعدّ تناول وجبات الإفطار على شواطئ الإسكندرية من الطقوس الرمضانية التي تحرص عليها العائلات، في محاولة للاستمتاع باللمّة مع مشهد الغروب والبحر

الإسكندرية ـ **احمد عبده**

خلال شهر رمضان، يتوافد العديد من المواطنين في محافظة الإسكندرية شمالي مصر، إلى الشواطئ لتناول وجبة الإفطار، وهذه عادة مصرية ظهرت منذ سنوات واضحت تقليداً. ويحرص كثيرون على مشاركة عائلاتهم وأصدقائهم الإفطار الرمضاني على شواطئ المحافظة الممتدة على البحر الأبيض المتوسط، للاستمتاع بنسمات الهواء العليل ومشهد غروب الشمس.

ويومياً، ترتّب الطاولات لدعوة الصائمين للإفطار. ونظراً للإقبال الكبير على الشواطئ، خصصت الإدارة المركزية للسياحة والمصايف بالإسكندرية عدداً من الشواطئ لاستقبال المواطنين خلال شهر رمضان، فضلاً عن تنظيم أمسيات مجانية وعروض فنية للاستمتاع بأجواء وروحانيات الشهر الفضيل.

وبادر أصحاب المطاعم والمقاهي المنتشرة على البحر منذ حلول شهر رمضان، إلى تقديم بعض الخدمات والبرامج والأنشطة الترفيهية التي تشارك فيها العائلات، بالإضافة إلى سهرات تستمرّ حتى ساعات متأخرة من الليل. ويقول محمود طه، وهو محاسب في شركة قطاع خاص: «أحرص كلّ عام على تناول وجبة الإفطار مع أسرتي على شاطئ ستانلي شرقي المدينة»، مؤكداً أن هذه العادة الرمضانية تحظى بشعبية كبيرة بين المصريين وتعتبر فرصة للاستمتاع بروحانية الشهر الكريم. ويقول لـ «العربي الجديد» إن «الأمر لا يقتصر على تناول الإفطار، بل أيضاً الترفيه عن النفس. يقضي كثيرون صغاراً وكباراً أوقاتهم بين الجلوس على الشاطئ للاستمتاع بالأجواء البحرية والمناظر الخلابة لغروب الشمس، وممارسة عدد من الألعاب الشاطئية، وقد تستمر الأنشطة حتى تناول السحور».

من جهتها، ترى عبير عوض الله، وهي ربة منزل، أن الإفطار على الشاطئ يعتبر من أشهر طقوس شهر رمضان للترويح عن النفس، وهذه عادة بدأت تترسخ في المجتمع منذ سنوات عدة، رغم التحديات والظروف الاقتصادية التي تواجهها غالبية الأسر المصرية، حيث يجتمع الأهل والعائلات والأصدقاء من مختلف الأعمار على شاطئ البحر لتناول وجبة الإفطار بعد صيام يوم طويل في أجواء مفعمة بالحيوية والسعادة. وتوضح أن الكلفة بسيطة وتكاد تكون مجانية. لذلك، تحرص العديد من العائلات في مختلف مستوياتها على جلب الطعام من المنزل وتجهيز مائدة الإفطار على الشاطئ وتزيينها بمختلف أنواع الأطعمة. ويلفت علي أحمد سعد، وهو طالب في كلية الحقوق، وقد اختار شاطئ البحر في منطقة بحري وسط الإسكندرية، إلى أهمية كسر الروتين والإفطار خارج المنزل على كورنيش المدينة. ويوضح أن الأمر لا يقتصر على العائلات، إذ قرر أصدقاؤه تخصيص يوم في الأسبوع للتجمع قبل أذان المغرب وتجهيز المائدة للإفطار على الشاطئ. ويقول إن الكافتيريات والمنشآت السياحية المطلة على الشاطئ استغلت إقبال المواطنين وقدمت وجبات وعروضاً لتنظيم موائد إفطار للعائلات والأصدقاء لخدمة الصائمين، إلى جانب تخصيص أماكن لاستضافة الأسر التي تصطحب طعامها في مقابل سداد مبلغ مالي بدل الحصول على كراسي وطاولات.

غير بعيد عن علي وأصدقائه، يجلس الحاج سالم عبد العزيز، ويتحدث عن الازدحام الذي يشهده الشاطئ يومياً قبيل أذان المغرب خلال شهر رمضان، وتحول كورنيش الإسكندرية إلى مزار ومكان لالتقاء وتجمع العديد من الأسر، لدرجة أن كثيرين يعمل على تكرار الزيارة أو تخصيص يوم على الأقل أسبوعياً للجلوس أمام البحر وتناول وجبة الإفطار على الشاطئ ومشاهدة غروب الشمس والتقاط الصور التذكارية. يضيف في حديثه لـ «العربي الجديد» أن تناول الطعام على مقربة من البحر برفقة عائلتي بعيداً عن الأماكن المغلقة له مذاق خاص، وهو تجربة ممتعة لا يشعر بجمالها إلا من خاضها. كما أنها فرصة للتواصل والترابط الاجتماعي بين الأفراد وتعزيز روح المحبة والتضامن في المجتمع، ما يضفي شعوراً بالانتعاش والراحة النفسية. في السياق، أطلقت الإدارة المركزية للسياحة والمصايف بالإسكندرية مبادرة «فطارك أحلى على البحر»، لاستقبال أهالي الإسكندرية والوافدين إليها، لتناول وجبة الإفطار على شواطئ المدينة الساحلية خلال شهر رمضان.

ويقول رئيس الإدارة محمد عبد الرزاق إن السلطات في المحافظة قررت فتح الشواطئ العامة في المحافظة مجاناً، وخفض أسعار بعض الشواطئ الأخرى، مع تنظيم أمسيات رمضانية لاستقبال المواطنين لتناول الإفطار على تلك الشواطئ. يضيف: «نطلق المبادرة في رمضان الحالي للعام الثالث على التوالي، بعدما حققت تفاعلاً وقبولاً كبيراً بين المواطنين ممن كانوا يحرصون على تناول وجبة الإفطار على شواطئ الإسكندرية، خصوصاً النساء، وإقامة العزومات الأسرية خلال شهر رمضان على البحر مباشرة بدلاً من البيوت».

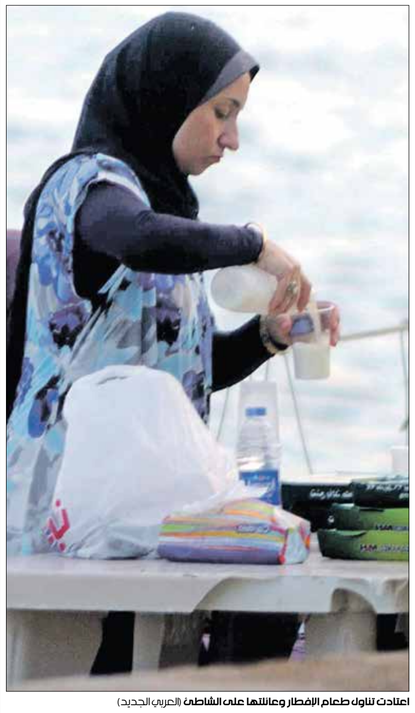

اعتادت تناول طعام الإفطار وعائلتها على الشاطئ (العربي الجديد)

السودان يستعد لامتحانات الشهادة الثانوية... إرباك وتشكيك بالجدية

مع اقتراب دخول الحرب في السودان عامها الثاني في 15 إبريل/ نيسان الجاري، اتخذت وزارة التربية والتعليم قراراً مفاجئاً ببدء إجراءات فنية لإجراء الامتحانات المؤجلة، وأولها حصر الطلاب المعنيين

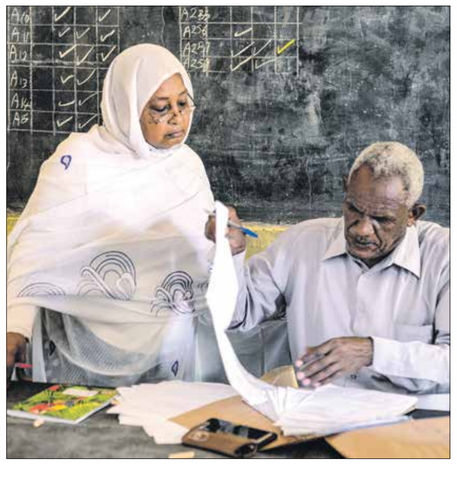

خلال الاستعدادات للامتحانات العام الماضي قبل إلغائها (فرانس برس)

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

أحدث إعلان وزارة التربية والتعليم في السودان بدء تدابير فنية لإجراء امتحانات الشهادة الثانوية إرباكاً كبيراً في أوساط المتحنين وأسرهم. وكان مقرراً أن يجري أكثر من 500 ألف طالب وطالبة امتحانات الشهادة الثانية في موعد تحدد في 27 مايو/ أيار 2023، لكن عدم استقرار العام الدراسي، واضطراب الأوضاع السياسية، وتنفيذ المعلمين إضراباً عن العمل استمر أشهراً للمطالبة بزيادة رواتبهم، دفعت وزارة التربية والتعليم إلى تأجيل الامتحانات إلى 10 يونيو/ حزيران الماضي. وقبل الموعدين، اندلعت الحرب في 15 إبريل/ نيسان بين الجيش وقوات الدعم السريع، ما تسبب في مقتل 15 ألف مدني على الأقل، وتهجير أكثر من 8 ملايين من بؤر التوتر إلى مناطق داخلية أكثر أماناً، أو إلى مغادرة السودان إلى دول مثل مصر وتشاد وجنوب السودان وأثيوبيا وأريتريا وغيرها. كما تسببت الحرب في تدمير البنى التحتية وبينها مدارس وجامعات ومؤسسات تعليمية أخرى، علماً أن لا إحصاءات في شأن البنى التعليمية المدمرة حتى الآن. ووزعت وزارة التربية والتعليم استمارات داخل وخارج السودان للزمت كل طالب بتعبئتها وإعادة إرسالها إليها تمهيداً لاستكمال الإحصاءات اللازمة التي تسمح لأولئك الموجودين داخل السودان أو خارجه بخوض الامتحانات.

وذكر وزير التربية محمود سر الختم الحوري أن موعد الامتحانات سيُحدد لاحقاً. وشرع الطلاب في ملء الاستمارات وتعبئتها، لكن بعضهم لم يسمع بقرار وزارة التربية والتعليم وإجراءاتها، واحدهم مصطفى الذي تسجّل العام الماضي لإجراء امتحانات الشهادة الثانوية في منطقة شرق الجزيرة وسط السودان، لكنه نزح مع أسرته إلى ولاية نهر النيل. ويقول لـ «العربي الجديد»: «لا أتابع أي وسيلة إعلام ولا وسائل التواصل الاجتماعي، وتفرغت للعمل بائعاً جوالاً في سوق عطبرة لمساعدة أسرتي في تحسين ظروف عيشها، وأنا لن أستطيع في أي حال من الأحوال المشاركة في الامتحانات في ظل الحرب الحالية، علماً أن تحصيلي الأكاديمي خلال العام الماضي تبخر بالكامل، ولا أذكر أي شيء منه على الإطلاق بسبب الظروف القاهرة جداً التي أعيش فيها. والحلّ بالنسبة لي هو تكرار تأجيل الامتحانات حتى استقرار الأوضاع في ولايتي الأصلية الجزيرة»، التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع وشهدت انتهاكات ضد الإنسانية دفعت أسراً كثيرة إلى الهروب. ويروي علي ميرغني، وهو والد طالبة كان من المقرر أن تخوض الامتحانات، قصته مع النزوح من شمال بحري إلى شمال السودان، حيث يسكن حالياً مع أفراد أسرته داخل مصنع قيد الإنشاء بعدما فشل في استئجار منزل نتيجة ارتفاع الأسعار. ويقول لـ «العربي الجديد»: «استجبت لتوجيهات إدارة التعليم في الولاية التي نزحنا إليها، وسجلت ابنتي في أقرب مدرسة حيث وُضعت في فصل منفصل مع نازحات أخريات، وجرى تقليص فترة دراستهن إلى يومين في الأسبوع. ثم باتت المديرة تسمعهن أنهن يدرسن لأسباب إنسانية فقط. وبسبب هذا التنمر والاستفزاز، تركت ابنتي الدراسة، وقررت مراجعة الدروس في المنزل خصوصاً أنها أكملت المقرر في مدرستها الأولى بالخرطوم».

يضيف: «عندما أخبرت ابنتي بقرار وزير التربية والتعليم عن بدء التسجيل للامتحانات، قالت: «أو أن هذا الوزير لا يعيش في السودان أو أنه غير جدي». وفي لـ «العربي الجديد»، أن «التوقيت الذي أعلنته وزارة التربية والتعليم لبدء إحصاء الطلاب تمهيداً لتنظيم الامتحانات غير مناسب على الإطلاق، إذ يجرى التسجيل في ظل استمرار الحرب وتأثر معظم الولايات بها واعتبارها غير آمنة، وحتى تلك الآمنة مهددة في أي لحظة بوصول الحرب إليها. كما أن الطلاب يفتقرون إلى الاستعدادات الذهنية والنفسية لخوض الامتحانات. ونحن نقدّر باعتبارنا متخصصين في التربية أن الطلاب الذين عاشوا أهوال الحرب يحتاجون إلى سنة كاملة للاستعداد للعودة إلى الدراسة، واستيعاب أجواء الامتحانات». ويتساءل قصيري كيف تجرى امتحانات في حين أن نحو 70 في المائة من الأسر في حالات نزوح، وتعتبر أوضاعهم المالية حرجة للغاية، ولا تتوفر للطلاب الكتب التي تركوها في المنازل، وقد تكون نُهبت أو جرى إتلافها؟ وأيضاً هل ستجرى الامتحانات فقط في الولايات الآمنة، وتترك شرخاً جديداً في جدار الوحدة الوطنية؟».

ويشير إلى أن «الأوضاع الأمنية نفسها لا تسمح بنقل الامتحانات من مكان إلى آخر، وحتى المدارس التي يفترض أن تنظم فيها الامتحانات، أو تستقبل تحضيرات الطلاب، مدمرة أو يسكنها نازحون. ومن بين العوائق المهمة، عدم تسلّم المعلمين رواتبهم منذ يونيو/ حزيران 2023، علماً أنهم يرفضون تماماً تنفيذ أي أعمال تتعلّق بالامتحانات بينها المراقبة والتصحيح». ويتفق المعلم حسين كبير مع ما قاله زميلة قصيري، ويؤكد في حديثه لـ «العربي الجديد» أن «لا امتحانات في ظل الحرب والنزوح، إذ سيجلس الطلاب في كل بقعة لإجراء الامتحانات وهم في حالة خوف ورعب. وحتى لو كانوا في مناطق آمنة، سيعانون من الازدحام وعدم استقرار السكن». ويذكر أن «معلمين كثيرين رحلوا إلى تشاد أو ليبيا أو أفريقيا الوسطى، ولا يرغبون في العودة، بعكس اعتقادها أن استمرارها بعد الحرب يجب أن يحصل وفق مبادئ أساسية منها الشمول، ويجسّد دورها المهم باعتبارها وسيلة لكبح جماح الحرب».

الطلاب يفتقرون إلى الاستعدادات والنفسية لخوض الامتحانات

الأوضاع الأمنية لا تسمح بنقل الامتحانات من مكان إلى آخر

تشاد المجاورة، ما يعني أن الرسوب يكون مصير الطلاب المتحنين، وسيتعرض طلاب دارفور تحديداً إلى ظلم أكبر مقارنة بأخرين تعتبر أوضاعهم أفضل». من جهته، يرى المعلم أحمد قصيري، في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن «التوقيت الذي أعلنته وزارة التربية والتعليم لبدء إحصاء الطلاب تمهيداً لتنظيم الامتحانات غير مناسب على الإطلاق، إذ يجرى التسجيل في ظل استمرار الحرب وتأثر معظم الولايات بها واعتبارها غير آمنة، وحتى تلك الآمنة مهددة في أي لحظة بوصول الحرب إليها. كما أن الطلاب يفتقرون إلى الاستعدادات الذهنية والنفسية لخوض الامتحانات. ونحن نقدّر باعتبارنا متخصصين في التربية أن الطلاب الذين عاشوا أهوال الحرب يحتاجون إلى سنة كاملة للاستعداد للعودة إلى الدراسة، واستيعاب أجواء الامتحانات». ويتساءل قصيري كيف تجرى امتحانات في حين أن نحو 70 في المائة من الأسر في حالات نزوح، وتعتبر أوضاعهم المالية حرجة للغاية، ولا تتوفر للطلاب الكتب التي تركوها في المنازل، وقد تكون نُهبت أو جرى إتلافها؟ وأيضاً هل ستجرى الامتحانات فقط في الولايات الآمنة، وتترك شرخاً جديداً في جدار الوحدة الوطنية؟».

ويشير إلى أن «الأوضاع الأمنية نفسها لا تسمح بنقل الامتحانات من مكان إلى آخر، وحتى المدارس التي يفترض أن تنظم فيها الامتحانات، أو تستقبل تحضيرات الطلاب، مدمرة أو يسكنها نازحون. ومن بين العوائق المهمة، عدم تسلّم المعلمين رواتبهم منذ يونيو/ حزيران 2023، علماً أنهم يرفضون تماماً تنفيذ أي أعمال تتعلّق بالامتحانات بينها المراقبة والتصحيح». ويتفق المعلم حسين كبير مع ما قاله زميلة قصيري، ويؤكد في حديثه لـ «العربي الجديد» أن «لا امتحانات في ظل الحرب والنزوح، إذ سيجلس الطلاب في كل بقعة لإجراء الامتحانات وهم في حالة خوف ورعب. وحتى لو كانوا في مناطق آمنة، سيعانون من الازدحام وعدم استقرار السكن». ويذكر أن «معلمين كثيرين رحلوا إلى تشاد أو ليبيا أو أفريقيا الوسطى، ولا يرغبون في العودة، بعكس اعتقادها أن استمرارها بعد الحرب يجب أن يحصل وفق مبادئ أساسية منها الشمول، ويجسّد دورها المهم باعتبارها وسيلة لكبح جماح الحرب».

ويشدد على أن «إجراءات وزارة التربية والتعليم لا يجب أن تقصي الطلاب من العملية التعليمية، وتتجنّب نتائجها تقسيم البلاد إلى دار حرب ودار سلام عبر استبعاد طلاب موجودين في مناطق النزاع، لذا سترفض لجنة المعلمين أي خطة تشكل مدخلاً لتقسيم السودان وجدانياً ما يسهل تقسيمه سياسياً». إلى ذلك، يرى أشرف خليل أن فكرة تنظيم امتحانات الشهادة الثانوية تواجه مشكلات حقيقية، أكبرها ارتفاع الأصوات التي تنادي بضرورة نسيان الامتحانات حتى انتهاء الحرب. ويقول لـ «العربي الجديد»: «لا يعرف أحد وقت انتهاء الحرب. وحتى ذلك التاريخ المجهول لا أحد سيُجيب عن سؤال: ماذا سيفعل السودان في المستقبل التعليمي لأبنائه؟». يضيف: «المشكلات والتحديات المتعلقة بتنظيم الامتحانات واضحة وغير سهلة، لكنها لا يجب أن تمنعنا من مواصلة الجهود لإنجاح الفكرة. وقد اقترح عدد كبير من التربويين إجراء الامتحانات في الولايات الآمنة، وهي البحر الأحمر والشمالية ونهر النيل وخارج السودان، وحصر وترحيل الطلاب في الولايات المتأثرة بالحرب إلى أخرى آمنة. وهم اقترحوا توفير دعم مادي من جهات إقليمية ودولية مهتمة بالتعليم، وتوفير مجمعات سكنية ومراكز لتجميع الطلاب والطالبات في الولايات الآمنة وتوفير الإعاشة والتأمين والحماية للطلاب والمراقبين والمصححين، وطالبوا باستقطاب المعلمين وتشجيعهم على إنجاح الفكرة. ويتطلب إنجاز هذه الاقتراحات بذل جهود خرافية، لكن إرادة الحياة يجب أن تنتصر وتسود».